

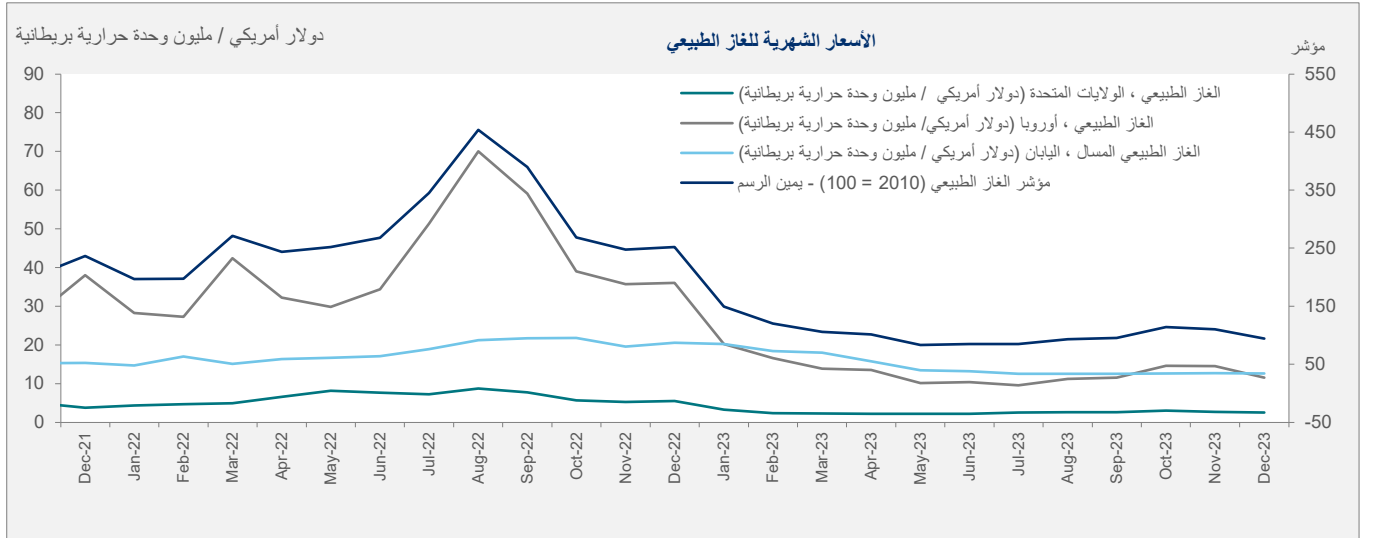
يناير 2024

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق الغاز الطبيعي العالمية: 2023- العام الذي انقضى

سوق الغاز الطبيعي يستعيد توازنه في العام 2023 رغم التحديات الجيوسياسية الجديدة

بعد الأداء المضطرب الذي شهدته الأسواق في العام 2022 والذي وصلت خلاله أسعار الغاز الطبيعي إلى مستويات قياسية، اتسم العام 2023 إلى حد ما بالاستقرار. وفرضت التداعيات التي أعقبت الصراع الروسي الأوكراني إعادة حالة التوازن لأسواق الغاز الطبيعي العالمية، حيث حاولت الدول الأوروبية إيجاد بديل فوري لإمداداتها من الغاز الروسي منخفض السعر. من جهة أخرى، كان على روسيا أيضاً أن تجد مشترين جدد لمخزون الغاز الطبيعي الفائض الذي كان يتم توريده سابقاً إلى الدول الأوروبية. وشهدت أسعار الغاز الطبيعي انخفاضاً شديداً خلال العام 2023، إلا أنها تمكنت أيضاً من الحفاظ على مستويات أعلى من المتوسطات التاريخية في أوروبا وآسيا.

وظلت الإمدادات المتجهة لسوق الغاز الطبيعي الأوروبي محدودة في العام 2023، حيث زودت روسيا الدول الأوروبية بكمية أقل من الغاز بمقدار 38 مليار متر مكعب عما كانت عليه في العام 2022. في المقابل، زاد الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي المسال بمقدار 13 مليار متر مكعب فقط في العام 2023، وهو ما لم يكن كافياً لسد فجوة الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا والتي خلفتها القيود المفروضة على خطوط أنابيب الغاز الروسية. إلا أنه على الرغم من نقص إمدادات الغاز الطبيعي في أوروبا، فإن الجمع بين عدد من العوامل من ضمنها اعتدال الجو في فصل الشتاء بصورة غير متوقعة وزيادة المصادر البديلة لاستهلاك الطاقة مثل مصادر الطاقة المتجددة، ساهم في الحد من الضغوط المتصاعدة على استهلاك الغاز الطبيعي في أوروبا. وتفوقت الصين على اليابان كأكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم في العام 2023. وبالمقارنة، انخفض استهلاك الغاز الطبيعي في أوروبا بنسبة 7 في المائة، وصولاً إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ 28 عاماً. وفيما يتعلق بتجارة الغاز الطبيعي العالمية، زادت التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال بمقدار 12 مليار متر مكعب في العام 2023، حيث استحوذت الولايات المتحدة وحدها على أكثر من 10 مليار متر مكعب.

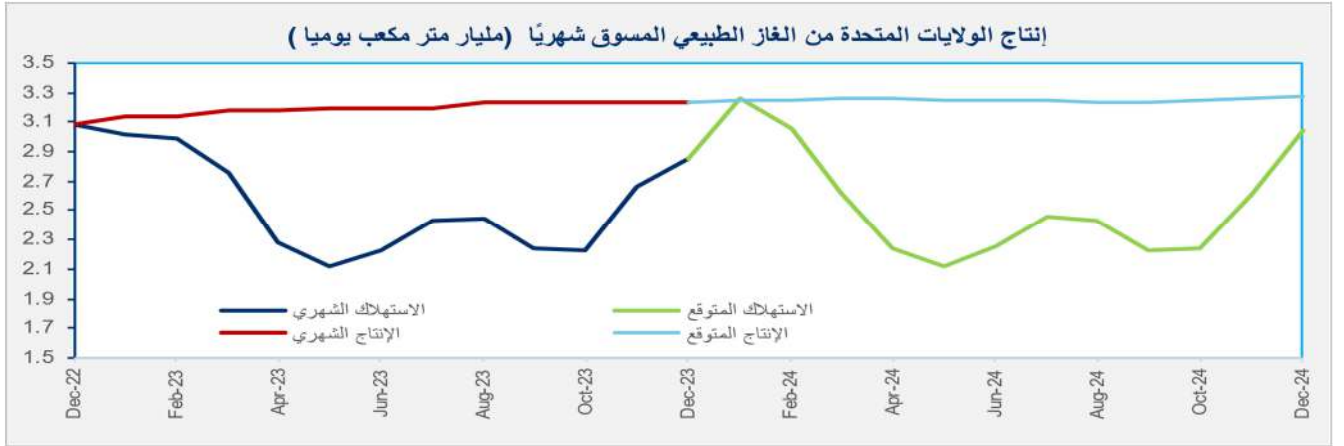


المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

وعلى صعيد أداء الأسعار الشهرية، فإنه وفقاً للبنك الدولي، انخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي الشهرية في الولايات المتحدة لشهر ديسمبر 2023 بنسبة 54.0 في المائة، على أساس سنوي ليصل إلى 2.53 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وبالمثل، انخفضت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي لشهر ديسمبر 2023 بنسبة 68.1 في المائة، على أساس سنوي، ليصل المتوسط الشهري إلى 11.51 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، في حين انخفض المتوسط الشهري لسعر

الغاز الطبيعي المسال الياباني لشهر ديسمبر 2023 بنسبة 38.7 في المائة على أساس سنوي، وصولاً إلى 12.61 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بنسبة 2.5 في المائة في العام 2024 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى النمو القوي المتوقع لقطاعي الصناعة والطاقة في الاقتصادات سريعة النمو في آسيا وكذلك دول الشرق الأوسط وأفريقيا. إلا أنه من المتوقع أيضاً أن عودة درجات الحرارة في فصل الشتاء إلى مستوياتها المعتادة في المتوسط سوف تساهم في زيادة استهلاك الغاز الطبيعي كوقود للتدفئة في نصف الكرة الشمالي في العام 2024 بعد شتاء معتدل بصورة استثنائية في العام 2023.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

ووفقاً لما نشر على موقع LNGPrime.com، تحسنت واردات الصين من الغاز الطبيعي بنسبة 9.9 في المائة في العام 2023 لتصل إلى 120 مليون طن. وساهم في ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي في الصين عدة عوامل من ضمنها انخفاض أسعار العقود الفورية، ونمو الكميات المتعاقد عليها بعقود لأجل، وقسوة الأحوال الجوية في الأجزاء الجنوبية من البلاد خلال منتصف العام. ومن المتوقع أن ينمو استهلاك الغاز الطبيعي في الصين في السنوات المقبلة مع مضي البلاد قدماً في تنفيذ خططها لزيادة حصة الغاز الطبيعي في قطاع توليد الطاقة.

في المقابل، انخفضت واردات اليابان من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 8 في المائة على أساس سنوي في العام 2023 لتصل إلى 66.2 مليون طن متري، أدنى مستوياتها المسجلة منذ 15 عاماً. ويعزى انخفاض واردات اليابان من الغاز الطبيعي المسال بصفة رئيسية إلى إعادة إدخال المفاعل النووي لتوليد الكهرباء وزيادة حصته في مزيج الطاقة. كما زادت اليابان من استهلاكها للطاقة المتجددة بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية وكذلك الطاقة النووية، مما سمح للبلاد بتقليص وارداتها من الغاز الطبيعي المسال.

وارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في أمريكا الشمالية بأكثر من نسبة 1 في المائة على أساس سنوي فيما يعزى بصفة رئيسية إلى زيادة استهلاك قطاع الطاقة بالمنطقة للغاز. إذ ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بنسبة 4 في المائة ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 1,065 مليار متر مكعب في العام 2023. وأدى توافر عدد من العوامل من ضمنها تزايد إنتاج الغاز الطبيعي واعتدال الطقس إلى زيادة الاتجاه الهبوطي والضغط على أسعار الغاز في الولايات المتحدة التي انخفضت بنحو 60 في المائة خلال العام 2023، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية. وفي أحدث تقاريرها بعنوان توقعات الطاقة على المدى القصير، توقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يتخطى استهلاك الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة في العام 2024 معدل الاستهلاك في العام 2023 بنسبة 1.1 في المائة بوصوله إلى 89.89 مليار قدم مكعب يومياً (2.54 مليار متر مكعب يومياً) مما يعكس استقرار الاستهلاك المتوقع بصفة عامة في

البلاد. كما تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة سيصل إلى 105.04 مليار قدم مكعب يومياً (3.0 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2024، بنمو تصل نسبته إلى 1.4 في المائة مقارنة بالعام 2023.

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية - الغاز الطبيعي الأمريكي - الإمدادات والاستهلاك (مليارات قدم مكعب يومياً)				
توقعات-2025	توقعات-2024	2023	2022	
106.38	105.04	103.55	99.60	الإنتاج المسوق
89.66	89.89	88.90	88.46	استهلاك
14.43	12.36	11.84	10.59	صادرات الغاز الطبيعي المسال
2.95	2.66	2.54	6.42	أسعار هنري هب الفورية (دولار أمريكي / ألف قدم مكعب)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

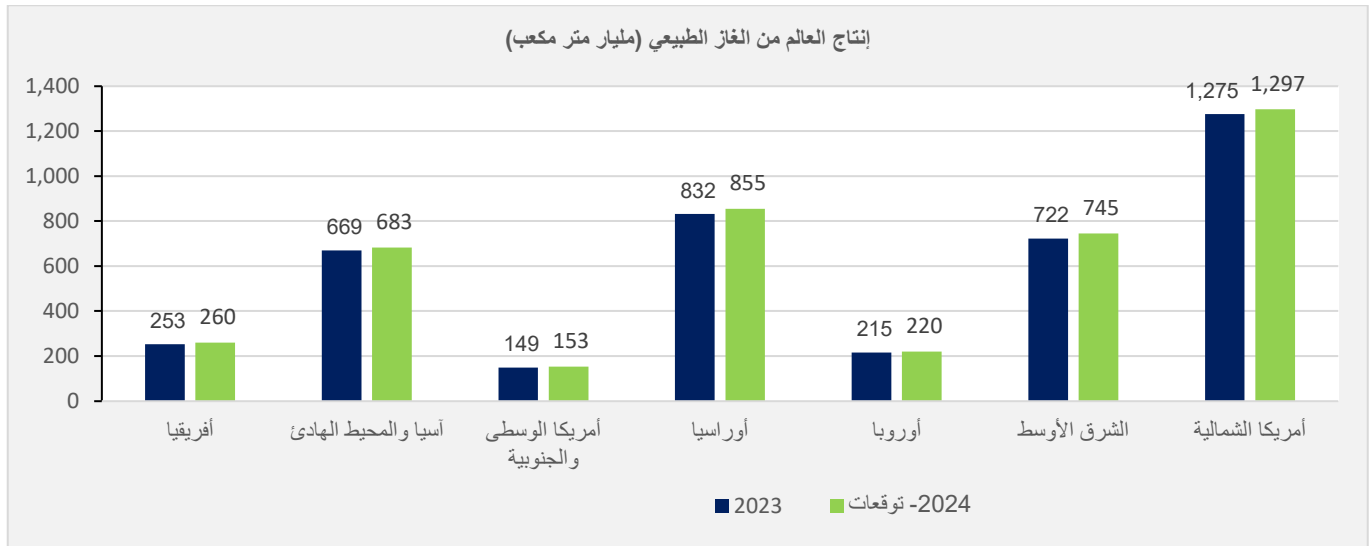
وبصفة عامة، تراجعت كمية الغاز الطبيعي التي استهلكتها الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي بمقدار 35 مليار متر مكعب في العام 2023 (488 مليار متر مكعب) مقارنة بمستويات الاستهلاك في العام 2022 (524 مليار متر مكعب). وتركز معظم انخفاض استهلاك الغاز الطبيعي في أوروبا في قطاع تحويل الغاز إلى طاقة، والذي سجل انخفاضاً بنسبة 15 في المائة على أساس سنوي في العام 2023، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تزايد إنتاج الطاقة المتجددة وانخفاض استهلاك الكهرباء. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن ينمو الطلب على الغاز الطبيعي في الدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 3 في المائة في العام 2024 على خلفية النمو المتوقع لاستهلاك الغاز في القطاعات السكنية والتجارية والصناعية. من جهة أخرى، من المتوقع أن ينخفض استخدام الغاز في أوروبا في قطاع الطاقة بنسبة 10 في المائة، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تسارع وتيرة نمو استخدام الطاقة المتجددة وزيادة توافر الطاقة النووية في فرنسا.

هذا وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تصل حصة الغاز الطبيعي الأمريكية من توليد الكهرباء إلى نسبة 42 في المائة في العام 2024 قبل أن تنخفض هامشياً إلى نسبة 41 في المائة في العام 2025. وفيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل متوسط سعر عقود هنري هاب الفورية للغاز الطبيعي إلى نحو 2.66 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2024 قبل أن يرتفع إلى 2.95 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2025 على خلفية زيادة الطلب المتوقع على صادرات الغاز الطبيعي المسال والتي يتوقع لها أن تصل إلى أعلى مستوياتها المسجلة على أساس سنوي في العام 2025. كما تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تزايد صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 17 في المائة في العام 2023 لتصل إلى 14.43 مليار قدم مكعب يومياً (0.41 مليار متر مكعب يومياً) نتيجة لارتفاع صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا وجنوب آسيا. وتمكنت الولايات المتحدة من تصدير المزيد من الغاز الطبيعي المسال أكثر من أي دولة أخرى خلال العام 2023.

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط من 716 مليار متر مكعب في العام 2022 إلى 722 مليار متر مكعب في العام 2023. وكان الشرق الأوسط منطقة إنتاج صافي للغاز الطبيعي في العام 2023. وبالمقارنة، استهلك الشرق الأوسط 591 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في العام 2023 مقابل 580 مليار متر مكعب في العام 2022. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تكون منطقة الشرق الأوسط إحدى المحركات الرئيسية لإنتاج الغاز الطبيعي في العام 2024 حيث تتوقع أن يصل إنتاج الغاز في المنطقة إلى 745 مليار متر مكعب.

إلا أن المنطقة تواجه تحديات أمنية نتيجة للصراع الدائر في غزة بالإضافة إلى الهجمات الأخيرة التي تعرضت لها سفن الشحن في

البحر الأحمر أثناء عبورها في مضيق باب المندب. وفي هذا السياق، تمر 4 في المائة من التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال أو 21 مليار متر مكعب شرقاً عبر قناة السويس بينما تمر نسبة 4 في المائة أخرى من التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال غرباً عبر قناة السويس، كما تمر كافة شحنات الغاز الطبيعي المسال القطري عبر خط باب المندب مباشرة وعبر قناة السويس. وأعلنت قطر مؤخراً أنها أوقفت إرسال شحناتها من الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق باب المندب مباشرة بسبب هجمات الحوثيين. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التطور إلى فرض ضغوط تصاعدية على أسعار الغاز الطبيعي العالمية.



المصدر: وكالة الطاقة الدولية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست